

مراجعة الأعمال التشغيلية والمالية

مراجعة الأعمال التشغيلية والمالية



”على الرغم من البيئة المتطلبة بلا شك، فلا تزال أريج على ثقة بأنها على أهبة الإستعداد للتعامل مع التحديات المرتقبة. فتنوع محافظ إعادة التأمين والإستثمار فيها بما فيه الكفاية وإدارة المخاطر يقظة.“

السيد ياسر البحارنة
الرئيس التنفيذي

مراجعة الأعمال التشغيلية والمالية

إعادة التأمين

ظلت المطالبات الكارثية للعام الثالث على التوالي في أدنى معدلاتها التاريخية. ومما لا يثير الدهشة، فإن ذلك قد عزز جزئياً من الاتجاهات التي لوحظت في وقت سابق. فقامت شركات التأمين وإعادة التأمين بتدعيم قواعدها الرأسمالية في حين سعت لإستخدام قدراتها المتزايدة في إكتتاب المخاطر. وفي ذات الوقت، واصل مستثمرو الأسواق المالية التوجه نحو الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين وسندات الكوارث والأدوات المماثلة، والتي أبلت بلاءاً حسناً في ظل غياب مطالبات الكوارث الكبيرة. ومع وفرة رؤوس الأموال التي هي في متناول اليد، واجه معيدو التأمين صعوبة في نمو إيراداتهم في حين واصلت الأحكام والشروط في التدني.

وكانت إستجابة الأسواق من شقين: فإتجه معيدو التأمين ذوو المحافظ الكبيرة نحو تطبيق شروط إكتتاب إنتقائية بشكل متزايد، وبالإضافة إلى ذلك، كانت رؤوس الأموال توظف بشكل أكثر ديناميكية وأعيدت للمستثمرين عندما لم يكن من الممكن توظيفها في مجالات ذات جدوى إقتصادية. وفي نفس الوقت شوهد عدد متزايد من عمليات الإندماج والإستحواذ حيث شجعت وفرة الأموال قدرة البعض في شراء المنافسة مضيضة المزيد من التنوع إلى محافظها من المخاطر.

أما بالنسبة لصفار المكتبتين أو الإقليميين، فلم يكن تجنب المخاطر دائماً الخيار الأوحدهم لاسيما مع ضعف مكانتهم في الأسواق. ويمكن للمحافظ الصغيرة فقط تحمل مبلغ محدود من الإنتقائية قبل التحول إلى الخسارة. وبالتالي فقد أصبح التنوع الإقليمي والشرارات الإستراتيجية هما محورا الإختيار الأمثل في حين تباطأ نمو الأقساط من الأسواق الناشئة.

وظهرت في الوقت نفسه آثار إزداد النظم الرقابية وتصاعدت الإضطرابات السياسية في بعض الدول. وبالإعتبار من التجارب السابقة وتطور قوانين الملاة II من الإتحاد الأوروبي، فقد تشددت السلطات الرقابية في منطقتنا لتأمين مستوى رؤوس أموال لدعم المخاطر، وفي تقييمها الإكتواري للمخصصات في حين راقبت ممارسات التسعير وسياسة التعرض للمخاطر من خلال الإستثمار في فئات الأصول المتقلبة. وبالمثل، فقد إستمر الفصل المنهجي للتأمينات العامة عن محافظ الحياة بشكل متزايد. حتى وإن انعكس ذلك في نفقات إضافية لشركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في المنطقة، فينبغي أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إدارة هذه الصناعة ليس ككونها إدارة للصناديق بل، لتصبح إدارة حكيمة للمخاطر بمفهوم كيفية تحقيق ربحية من الأعمال الأساسية ومشاركة بقية المصالح بتطويرها.

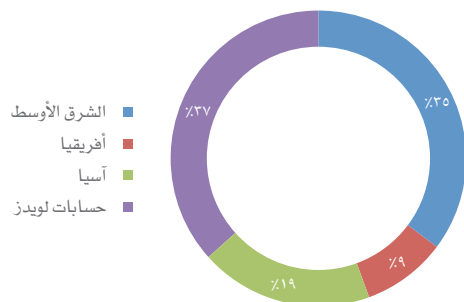
وإذ نرحب في أريج بسياسة الرقابة الموحدة النامية كإتجاه إيجابي، إلا أننا نظل ننظر بعين القلق على مستوى التذبذب السياسي في منطقتنا والذي يؤثر على قدراته الإقتصادية. فقد تراجعت أقساط التأمين المكتتبة أو إندمدت في كل من إيران والعراق وسوريا والسودان وليبيا وروسيا نتيجة لشبه الحروب أو للعقوبات الدولية. وبعد تدهور الوضع في ليبيا بشكل مؤسف، قررت أريج إغلاق مكتب تمثيلها في طرابلس.

استعراض الأعمال

تطوير المحافظ

تعد أحد أهداف أريج الرئيسية لعدد من السنوات الإكتتاب الإنتقائي للمخاطر دون المساس بقاعدة أقساط الشركة. ولأن هناك انخفاض عام في النمو العضوي من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأثر متأخر من أزمة ٢٠٠٨ المالية فذلك يعني أننا بحاجة لتطوير محفظة أعمالنا من الخارج. وبالتالي أنشأنا مكتب تمثيل في منطقة شبه الصحراء بإفريقيا كما أننا بدأنا التواجد بشكل مكثف في سوق لويذر. وأنشئت أريج كاييتال ليميتد مؤخراً كعضو أريج المشارك في لويذر، وأصبحت منذ ذلك الحين مصدر للأعمال الرئيسية للمجموعة.

توزيع دخل الأقساط حسب الأسواق



تم إعادة تأمين ٨, ٢٧ مليون دولار أمريكي من أقساط تأمين لويذر إلى نقابة لويذر كجزء من إعادة هيكلة داخلية متفق عليها سابقاً.

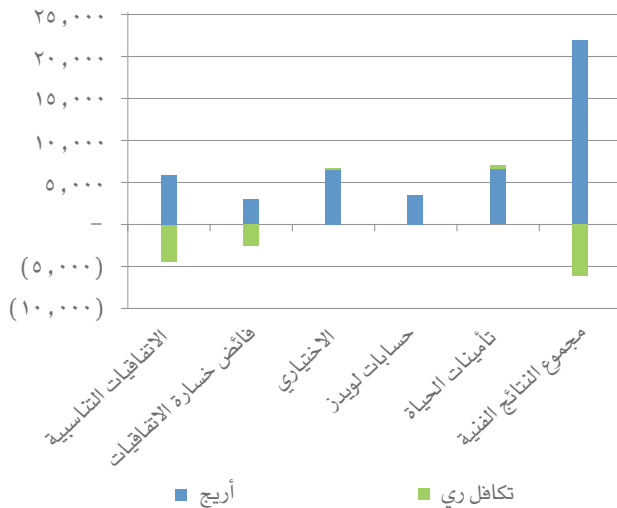
لا تزال بعض فروع التأمين المكتتبة تعاني في أسواقنا الإقليمية من ضعف الأداء. وحيث يتم التوزيع في الغالب على شكل باقات متعددة الفروع، أثرت الشركة الخروج من المحافظ التي لا تدر أرباح. وتم التعويض عن تخفيض الأقساط الأحادي من أسواقنا الناشئة بشكل كبير بنمو مشاركاتنا في لويذر على أساس سنوي.

إرتفع إجمالي الأقساط المكتتبة الموحدة للمجموعة بنسبة ٢٠٪ بشكل مشترك ولكن إختلفت الإتجاهات بين أريج وشركتها التابعة تكافل ري. ففي حين إرتفعت محفظة أعمال إعادة التأمين التقليدية بأريج بنسبة ٢٣٪ على أساس سنوي، إنخفض إجمالي أقساط تكافل ري بنسبة ١٤٪. وسوياً سجلت المجموعة إجمالي أقساط مكتتبة بلغت ٣, ٣١٥ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: ٢٦٢ مليون دولار أمريكي) أي ساهمت أريج بـ ٩٤٪ من المجموع أو ٢٩٦,٩ مليون دولار أمريكي وري ٦٪ أو ١٨,٤ مليون دولار أمريكي.

احتفظت المجموعة في محفظتها بنسبة ٨٢٪ أو ٤, ٢٦٠ مليون دولار أمريكي (صافي أقساط مكتتبة في ٢٠١٣: ٢٤٦,٣ مليون دولار أمريكي) حيث نمت الأقساط الصافية المكتتبة بنسبة ٦٪.

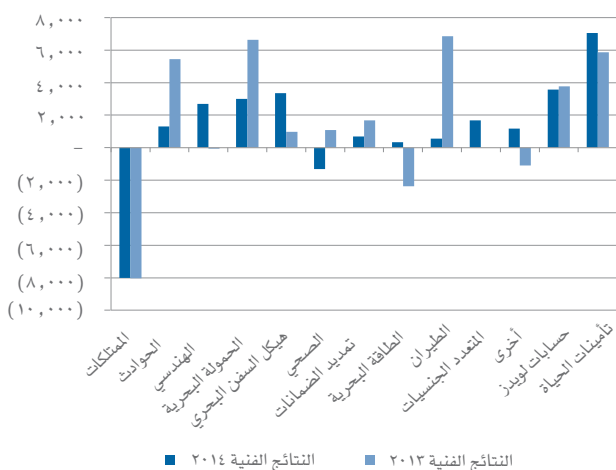
مراجعة الأعمال التشغيلية والمالية

النتائج الفنية حسب المصدر (بآلاف الدولارات الأمريكية)



واصلت تأمينات الحياة وأعمال لويديز من تحقيق أعلى نتائج فنية^٢ خاصة في أقساط ٢٠١٤. وعقب التحول إلى محفظة غالبيتها قصيرة المدى، إرتفعت الأرباح بأكثر مما تحقق في ٢٠١٣. وظلت عوائد إتفاقيات الممتلكات ضعيفة وفي تنازل متوقع من معيدي التأمين الراغبين في إكتتاب أعمال في المنطقة. كما سجل التأمين الصحي خسارة من جراء التخلص من عقد تأمين واحد خاص بإعادة التكافل.

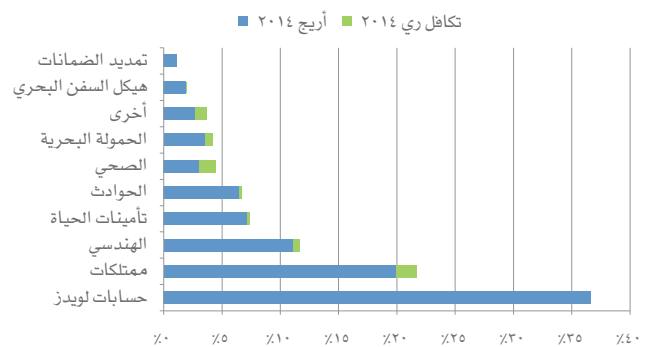
نتائج المجموعة الفنية لكل فرع من فروع التأمين (بآلاف الدولارات الأمريكية)



وبشكل عام، فإن الشركة راضية إلى حد ما عن الأداء في بيئة مليئة بالتحديات. ومع ذلك، فلدى أريج الدافع للإستمرار مع العلم أنه حتى في ظل ظروف الأسواق الصعبة فذلك يمثل الآمال لأولئك الذين يمتلكون المهارات وروح الابتكار.

وعلى الرغم من كل التدابير المعتمدة سابقاً، فلا يزال قطاع أعمال إعادة التكافل مخيباً للآمال. ومن هنا فقد خفضت المجموعة من أعمالها في خطوة لإحتواء المخاطر. وأصبح من الواضح أن المشاكل مستمرة والأمر يحتاج إلى تدبير أكثر عمقاً. وتدور مناقشات حالياً حول كيفية إيجاد الحلول، وقد وصلت تلك المناقشات إلى مراحل متقدمة.

مساهمات فروع التأمين الفردية في دخل أقساط المجموعة



يمثل تأمين الممتلكات أكبر فئة وحدوية عاكساً الهيكل المشترك في إعادة التأمين من الأسواق النامية، يليه أعمال التشييد (الهندسي). وتضخمت حصة (المتعددة الفروع) مع لويديز في ٢٠١٤ بموجب إتفاق إعادة تأمين مؤقت. ومثلت أعمال لويديز كلها ٢٧٪ من مجموع أقساط التأمين على أساس نسبة الصافي المكتتب.

الأداء

سجلت الخسائر الكارثية المؤمنة ٣١ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٤ أقل بكثير من المتوسط المتداول لمدة عشر سنوات والبالغ ٥٨ مليار دولار أمريكي^١. وبالمثل، فلم تتأثر محفظة إعادة التأمين بأريج كثيراً بخسائر ناجمة من أخطار طبيعية. ومع ذلك فقد شهدنا خسائر متوسطة الحجم من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال تعتبر عادية بالنظر إلى تطور الأحداث طوال العام.

وارتفعت نسبة الخسارة المجمعة للمجموعة بنسبة ٣,٧ نقطة لتصل إلى ٦٦,٨٪ خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٢٠١٣: ٦٣,١٪)، وبلغت نسبة الخسارة المجمعة لتكافل ري ١٦,٤ نقطة لتصل إلى ١٠٥,٩٪ (٢٠١٣: ٨٩,٥٪)، في حين سجلت محفظة أريج التقليدية التي تمثل الحصة الأكبر زيادة بلغت ٣,٥ نقطة لتصل إلى ٦٣,٤٪ (٢٠١٣: ٥٩,٩٪).

إستمرت إتفاقيات الممتلكات في الأداء بشكل غير مرضي الأمر الذي أدى إلى ضمها من قبل عملائنا مع فروع أخرى مريحة في المنطقة. وعموماً، فقد سجلت الإتفاقيات ربحاً بسيطاً للسنة في حين كان أداء محفظة التأمين الإختياري قوياً. والأمر نفسه في محفظة تأمينات الحياة التي جنت من الإحتياطيات السابقة القوية للحسابات طويلة الأجل.

٠١ النشرة الصحفية لميونخ ري، يناير ٢٠١٥

٠٢ النتائج الفنية: العوائد من عمليات إعادة التأمين قبل إعتبار دخل الإستثمار ومصاريف التشغيل

مراجعة الأعمال التشغيلية والمالية

موقف رأس المال

وعلى الرغم من البيئة المتطلبة بلا شك، فلا تزال أريج على ثقة بأنها على أهبة الإستعداد للتعامل مع التحديات المرتقبة. فتنوع محافظ إعادة التأمين والإستثمار فيها بما فيه الكفاية وإدارة المخاطر يقظة. كما أن موقف الشركة من المخصصات قوي وقادر على التعامل مع المفاجآت. وبينما قد لا يحقق نموذج الأعمال بالشركة نتائج مبهره في سنة جيدة مقارنة مع محافظ ذات مخاطر عالية، فتنجب الشركة أيضا إستبدال رأس المال الممكن خسارته في سنة غير مربحة.

ربما تظهر بالأسواق فرص محدودة لنمو الأرباح في ٢٠١٥، لكن نعتقد المجموعة أنه من خلال تدعيم العمليات بشكل أكبر، فإنها تستطيع تحقيق عوائد جيدة من خلال دورة الأعمال.

الإستثمارات

كانت عوائد الأصول على فئات الإستثمار مخالفة للتوقعات في ٢٠١٤. فقد إنخفض مؤشر العشر سنوات لسندات الخزنة الأمريكية ٨٦ نقطة في العائد ليبلغ عند ٢,١٧٪. وأدت السياسة النقدية المرنة للمصرف المركزي الأوروبي إلى تحقيق عوائد على الأوراق المالية الأوروبية السيادية، بما في ذلك الإقتصادات المتعثرة كإسبانيا وإيطاليا، فتراجعت سندات الخزنة الأمريكية إلى أدنى إستحقاقاتها الماثلة. أما أسعار الفوائد قصيرة المدى فقد ظلت كما هي لجميع العملات الرئيسية تقريبا. ولم تتحقق الزيادة في أسعار الفائدة المتوقعة في ٢٠١٤. أما المفاجأة الكبرى كانت في أسعار النفط الخام. فقد أغلقت برنت عند أقل من ٥٠٪ عن أعلى معدلاتها البالغة ١١٥ دولار أمريكي في يونيو مما عجل من بيع حاد في أسواق الأسهم الإقليمية، وخاصة خلال الربع الأخير.

إختلط أداء مؤشر الأسهم، فلم يكن هناك توافق عالمي واسع النطاق. وكان تطور مؤشر الأسهم العالمي من ستانلي مورغان متواضع. أما الأسواق الأمريكية فكان أداءها أقوى، مما عكس جزئيا تحسن في التوقعات الإقتصادية. وارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. أما في منطقتنا، فقد أغلق مؤشر الأسهم لعموم دول مجلس التعاون الخليجي عند نفس المستوى للسنة.

وقد كان هناك تحرك نحو الأمان النسبي للدولار الأمريكي مع مؤشر التجارة المثل بزيادة بلغت ١٢,٨٪. وإنخفض الطلب على السلع مع موقف الدولار القوي وركود الإقتصاد العالمي، فخسر مؤشر السلع بشكل كبير.

وتمشيا مع سياسة تحمل المخاطر للمجموعة، فقد ظلت إستراتيجية الإستثمار دون تغيير. فواصلت الشركة سياسة التحفظ في المخصصات لديها. وكانت غالبية محفظة إستثمار الأصول تدار بشكل أقل مخاطرة. ومع نهاية العام، بلغت إستثمارات المجموعة ٧٢١,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: ٦٤٢,٢ مليون دولار أمريكي) مع ٨٧٪ مخصص للنقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل والسندات. وبلغت العوائد المحققة ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٤ (٢٠١٣: ٢٠,٤ مليون دولار أمريكي).

وبالمضي قدما، لا تزال هناك قضايا رئيسة. فتواجه الإقتصاديات الأوروبية واليابانية تحديات مزدوجة متمثلة في الإنكماش وتباطؤ النمو. ويستوجب الأمر تطبيق إستراتيجيات مالية نقدية حذرة لبعث الثقة والنمو في تلك التكتلات الإقتصادية الكبرى. فيتوحد الإقتصاد الأمريكي بإنخفاض

كعادة الشركة، فقد قامت بتكليف خبراء إكتواريين خارجيين مستقلين لتقديم تحديث تقديري عن كفاية رأس المال اللازم لتلبية إحتياجات المخاطر لعمليات المجموعة الكلية عند مستوى ١: ٢٠٠، أو بإحتمالية بنسبة ٥,٠٪. وفي هذه الفترة المذكورة، كان رأس مال أريج الإقتصادي إيجابيا مقابل حقوق المساهمين بالمجموعة، مما يدل على أن الشركة لديها قدرة ضمان مالي كبير لعملائها حتى في ظل نموذج السيناريو المتشدد.

ومع توحيد حسابات تكافل ري تحت محفظة أريج للمخاطر، فقد تم تخفيض وطئته نتيجة أن الشركة التابعة لا تشارك في إتفاقيات عديدة في أسواق المنطقة الرئيسة لأريج حيث تؤثر الكوارث الطبيعية على توجيه متطلبات رأس المال. فإن أية ترابط قائم يقتصر على أسواق الممتلكات الإقليمية المختارة، والتي عادة ما تشارك بنسب تعرض منخفض في الكوارث الطبيعية.

شهدت محفظة أريج التي تمثل ٩٤٪ من محفظة المجموعة تغييرات محدودة على الموقف قبل عام مضى. فعقب مراجعة شاملة من الخبراء الإكتواريين الخارجيين المستقلين، إنخفض إحتياطي المخاطر بشكل ملحوظ في حين إرتفعت مخاطر الأسواق بإعتدال. وأدت جميع المؤشرات المشتركة إلى إنخفاض هامشي في متطلبات رأس المال الإقتصادي للمجموعة.

إن العوامل الرئيسة لمخاطر رأس المال للمجموعة هي المخاطر الإكتيائية، وبشكل أقل مخاطر الإحتياطيات، يليه مخاطر الأسواق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان.

كما هو مؤكد من خلال التحليلات الإكتوارية، تشعر الشركة بإرتياح من تنوع وجودة محفظة المجموعة التي توفر الحماية القوية لعملاء إعادة التأمين وحقوق المساهمين على حد سواء.

النظرة المستقبلية

تتعرض صناعة التأمين وإعادة التأمين للتحديات كونها تشهد إنخفاض في الطلب وقدرات فائضة في القطاع حيث كانت خسائر السنة حميدة مرة أخرى. وساعدت فوائد الأسواق المالية المستثمرين من جمع مخاطر رأسمالية من أعلى المستويات تاريخيا. وتتوقع الشركة أن تسعير المخاطر يظل تحت الضغوط حتى وإن إستمر تسعير الكوارث بالتهاون بعض الشيء من مستوياته الحالية قبل أن يفقد مستثمر رأس المال الخارجي الإهتمام.

وبالمثل، فعلى المستثمرين في شركات التأمين إجراء التوازن بين حماية أصولهم وتوليد عوائد مجزية على رؤوس أموالهم فوق معدلات التضخم. وتظل الأسواق متقلبة ومن الممكن أن تعافى بشكل بطيء، ولذلك يجب أن تكون هناك إدارة حكيمة للمخاطر حتى وإن كان ذلك على حساب الربحية. وبالتالي تتوقع الشركة أن تعتمد معظم شركات التأمين وإعادة التأمين على عوائد صلبة من أنشطتها الإكتيائية عوضا عن إنشاء مخاطر إضافية من فئات أصول شديدة الثقل.

مراجعة الأعمال التشغيلية والمالية

وشهدت جهود التسويق المستمرة تحقيق نمو على عوائد ضمان المركبات بنسبة ٥٣٪ وصلت إلى ٢,٣ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: ١,٥ مليون دولار أمريكي)، في حين زاد الدخل من غير الضمان هامشياً فوصل إلى ٠,٩ مليون دولار أمريكي للعام (٢٠١٣: ٠,٨ مليون دولار أمريكي).

أريج كابيتال ليميتد

أريج كابيتال ليميتد هي عضو الشركة في لويديز بلندن والمملوكة بالكامل، وهي التي مكنت أريج من المشاركة في الأعمال المكتتبة من قبل نقابات لويديز. ففي ٢٠١٤ إكتتبت أريج كابيتال ليميتد بأعمال من خلال أربعة نقابات مسجلة إجمالي أقساط مكتتبة بلغ ١٢٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: ٤٧,١ مليون دولار أمريكي). وتحفظ أريج كابيتال ليميتد بمخاطر محددة في صافي حساباتها وتسند معظم أعمالها لأريج. وفي ظل غياب أي مطالبات كبرى، سجلت أريج كابيتال ليميتد ربحاً بسيطاً بلغ ٠,٢ مليون دولار أمريكي للعام (٢٠١٣: صافي خسارة ٠,٢ مليون دولار أمريكي).

البطالة ونمو إقتصادي أفضل من المتوقع. ومن المحتمل إلغاء برنامج النقد اليسير من بنك الإحتياطي المركزي الأمريكي في ٢٠١٥. ويصبح الأمر من الأهمية بالنسبة لإستقرار الأسواق أن يفسر البنك بوضوح آرائه وإجراءاته المقترحة. ومن المحتمل إستمرار التقلب في أسعار الأصول بشكل قوي. وتتحدى معدلات الفائدة المتدنية السائدة قطاعات كثيرة من الإقتصاد العالمي، بما في ذلك غالبية المستثمرين لآجال قصيرة المدى كأريج.

وستواصل الشركة إدارة محفظة متنوعة منخفضة للمخاطر مع الرغبة في المخاطرة الإستثمارية للمجموعة، وذلك بتحقيق التوازن بعناية مع الفرص المتاحة في الأسواق ومراعاة حقوق حملة الوثائق والمساهمين. فلا تزال الشركة عند مستوى منخفض من دورة الإستثمار لاسيما من حيث أسعار الفوائد. وإن الغاية القصوى في هذه المرحلة هي الحفاظ على رأس المال وسلامته عوضاً عن المغامرة في إقتناص الفرص أينما وجدت.

الشركات التابعة

تكافل ري ليميتد

سَجِّلَتْ تكافل ري ليميتد، الشركة التابعة للمجموعة في إعادة التأمين التكافلي الإسلامي خسارة صافية بلغت ٩,١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: صافي خسارة ٨,١ مليون دولار أمريكي). وتُعزى الخسارة إلى تطور سلبي للمطالبات خلال العام. وبلغت حصة أريج في الخسائر السنوية ٩,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: خسارة ٤,٤ مليون دولار أمريكي).

وانخفض إجمالي المشاركات الإكتتابية بنسبة ١٤٪ ليصل إلى ١٨,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: ٢١,٥ مليون دولار أمريكي) حيث واصلت تكافل ري تخفيض التعرض في محفظتها. وظل تأمين الممتلكات الذي يمثل ٣٠٪ من إجمالي الدخل هو أكبر فرع بمساهمات بلغت ٥,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: ٧,٠ مليون دولار أمريكي). أما الفروع المكتتبة الكبيرة الأخرى كانت التأمين الصحي والمركبات، وهو ما مثل ٢٤٪ (٢٠١٣: ٣٪) و ١٥٪ (٢٠١٣: ١٧٪) من مجموع المساهمات على التوالي.

حققت إستثمارات تكافل ري متوسط عائد بلغ ١,٦٪ من أرباح الإستثمار بتسجيل ٩,١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٣: ٢,١ مليون دولار أمريكي). وإنتهجت الشركة سياسة إستراتيجية حذرة في الإستثمار بدرجة عالية من السيولة. فحوالي ٤٩٪ من مجموع الأصول المستثمرة البالغة ١١١,٥ مليون دولار أمريكي كانت في شكل نقدية وودائع إسلامية قصيرة المدى (٢٠١٣: ١١٨,٢ مليون دولار أمريكي).

ضمانات الخليج

واصلت ضمانات الخليج من تعافيتها وسجلت أرباح إسمية بلغت ٠,٠٣ مليون دولار أمريكي للسنة (٢٠١٣: صافي خسارة ٠,٢ مليون دولار أمريكي).